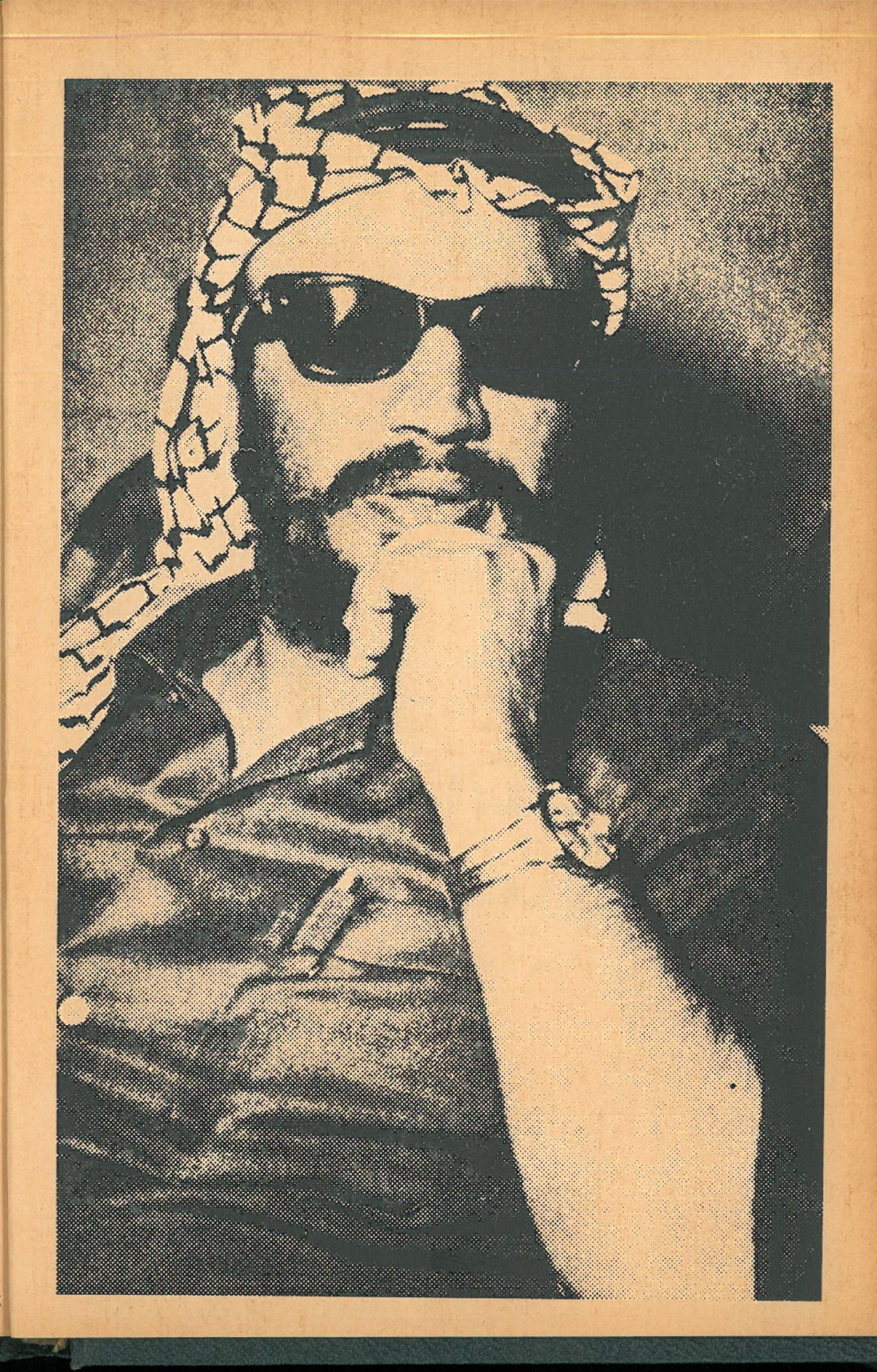
المقاومة والنظام الأردني

احسان مطر

حقائق دامية
من عمان



حتى لا تتكرر مأساة الاردن
ست حقائق دامية من عمان

الفصل الاول :
الحل السلمي والتناقض الكبير

تنعقد مجددا بوادر غيمة سوداء في سماء الاردن . وقد أكد ذلك تصريح السيد ياسر عرفات لصحيفة « الاخبار » القاهرية في أعقاب تشكيل حكومة وصفي التل ، اذ قال « ان الموقف في الاردن لا يزال مشحونا بالتوتر والقلق ، والاستفزازات من جانب السلطات الاردنية لا تنقطع ضد الفدائيين » واتهم وصفي التل بأنه « المسؤول الاساسي عن مذابح شهر أيلول تخطيطا وتنفيذا » . (٦/ ١١/ ١٩٧٠) .

وفي تصريح للسيد وصفي التل أدلى به لمجلة « الحوادث » البيروتية حاول فيه رفع هذه التهمة بقوله « أنا لم أشترك في المجزرة » ولكنه برر حدوثها اذ قال : « ان حوادث أيلول لم تكن سببا ، بل كانت نتيجة للعلاقات غير الواضحة وغير



المشير حابس المجالي (باللباس المدني) يتوسط بعض افراد عشيرته .

الصريحة بين الحكم وبين الفلسطينيين » واتهم « زعماء المقاومة » بأنهم « يخافون القواعد » واتهم القواعد بأنها « جاهلة وخاضعة للاعلام وللعقلية الغوغائية » (« الحوادث » في ١٩٧٠/١١/٦) .

الا يقرأ المرء بين السطور أن السيد التل يجد للمجزرة المبررات ؟

من استعراض التصريحين يظهر بوضوح جو عدم الثقة بين المقاومة والحكم الاردني الجديد ، مما ينذر بعواقب خطيرة يأمل كل المخلصين تجنبها .

ولكن كيف يصار الى تجنب مجزرة جديدة ؟ بتسويات وانصاف حلول أم بوضوح في الخطة والهدف والرؤية ؟

ان سياسة بوس اللحى والمصالحات العشائرية لا تجدي . ان وضوح المقاصد هو مفتاح كل حل جذري سليم .

وهذا الوضوح قد أكدته ست حقائق دامية هي العبر والنتائج من أحداث عمان في أيلول الماضي . فهل توقفت عندها الحكومة الاردنية الجديدة قبل أن تطلق شعارات كقول السيد التل « سأنفذ اتفاق القاهرة حرفيا . ومن يخالف من الطرفين (المقاومة أو الجيش) سأقطع رأسه » ؟

أولى هذه الحقائق :

رفض الحل السلمي :

جاءت أحداث الاردن بدوي مأساوي تؤكد وجود ارادة غير ارادة الانظمة في تقرير مصير فلسطين ، وتسقط عمليا الحل السلمي وتسوياته المضيعة للحق القومي ، مؤكدة بألوف الضحايا والشهداء ، ان ارادة الشعب ، الشعب الفلسطيني وكل شعبنا في مدى الوطن الرافضة للحلول الاستسلامية ، هي في ميزان القوى ، القوة الفصل التي تقرر المصير ، ومؤكدة كذلك سقوط حق الانظمة بالوصاية على الشعب في تقرير مصير الارض ، حتى ولو توسلت القوة القمعية .

إن خطيئة الحكم الاردني الاولى الاساسية هي تجاهله لهذه الارادة الشعبية واعتماده على القوة المجردة ، على ولاء العسكر والمرتزقة لفرض حل يتناول مصير الشعب وترفضه أكثريته الساحقة .

لقد استظل الحكم الاردني مظلة قبول الحل السلمي من القاهرة وما لها من رصيد على الصعيد العربي ، متوهما أن ذلك يسول له المضي في مخطط الحل السلمي ضد ارادة الشعب في الساح الاردنية ـ الفلسطينية ، متجاهلا أن القبول ـ المناورة ـ من القاهرة للحل السلمي لا يعرضها للتناقض الخطير الذي يتعرض له حكم في مدى فلسطين الطبيعي والجغرافي ، يقبل بالحل السلمي ويشكل الفلسطينيون أكثرية مواطني دولته ، فضلا عن رفض باقي شعبنا له .

ان مظلة القبول بالحل السلمي القاهرية لم تستطع انقاذ الحكم الاردني من الوقوع في التناقض الكبير . وهي نفسها لم تبق تظلله وتقيه لهب الغضبة الشعبية عندما انتج هذا التناقض المجزرة الدامية ، فسقطت كل الذرائع والمبررات ، وعادت القاهرة الى التجاوب مع تراثها السابق في دعم حركات التحرر الوطني ، وكانت برقية الرئيس عبد الناصر الاتهامية ، فاذا الحكم الاردني يجد نفسه عاريا أمام غضبة الشعب وغضبة العالم العربي كله .

لقد اعتبر النظام الاردني أن له مظلة كذلك من الملوك والرؤساء العرب الذين يشكلون ، ما يصفه بعض كتابنا « بالنظام العربي » المتماسك في مصالحه وتناقضاته . وقد كانت لهذا « النظام العربي » سابقاته في اجهاض العمل الثوري لا سيما الفلسطيني ، منذ نداء الملوك والرؤساء الذي أجهض ثورة ١٩٣٦ في بداية الحرب بحجة عدم طعن « الحليفة » بريطانيا وهي تقاتل دول المحور ، كأننا نحن مسؤولون عن أمن المستعمر الذي مكن اليهود من أرضنا !

ثم قام هذا « النظام العربي » ممثلا بدول الجامعة العربية ومؤسستها بعقد هدنة ١٩٤٨ فمارس وصايته مجددا على الشعب الفلسطيني ، وشعبنا كله . وأخيرا كانت هزيمة حزيران خاتمة المطاف وقد سبقتها وتلتها مؤتمرات القمة الشهيرة.

ولكن هذه المظلة لم تستطع المضي مع النظام الاردني في قبول نتائج المجزرة . ووقف الرئيس عبد الناصر الى جانب المقاومة وختم حياته بالعمل على انقاذها من المجزرة . وأكدت كل من ليبيا والسودان انها سند حقيقي للثورة الفلسطينية سواء بالمواقف أو بوقف المدد المالي عن الحكم المعتدي .

واستظل الحكم الاردني مظلة اخرى ، أكثر شفافية ، هي المظلة الدولية التي باتت هي نفسها، في شبكة الاحداث والنتائج منذ حزيران ١٩٦٧ ، محرقة لا مظلة ، وسيف نقمة لا حبل نجاة .

ان تصريح الدوائر الاميركية عن استعدادها لمد الحكم الاردني بالسلاح والذخيرة ، بعد مجزرة الاردن تكشف عن هول الهوة التي تفصل أميركا عن

العرب والتي من شأنها الانعكاس على أي نظام يتعاون معها . فالسلاح الذي حجبه الاستعماريون عن الاردن وهو في خط النار ضد اليهود عرضوه عليه بعد الاصطدام بالمقاومة والفلسطينيين .

ان البادرة الاميركية وقبول بعض الانظمة العربية بها ، قد دفنت في عمان والزرقاء واربد والرمثا ، وسط أكوام الانقاض وركام الجثث والدمار .

ان الارادة الشعبية الثورية ، مجسدة بالمقاومة الفلسطينية البطلة ، وتعاطف أكثرية شعبنا وقواه الوطنية والثورية معها ، قد كتبت الرفض بالدم ، وكتب النظام القبول بالقمع والحديد والنار !

ان بعض قابلي الحل السلمي قد أرادوه ضربة تكتيك بارعة تؤدي الى ارباك دولة العدو واحداث الانقسامات والتناقضات فيها . ولكن الذي حدث في عمان أن قبول الحل السلمي والسير بمخطط المناقض لخط الثورة والتحرير ، هذه كانت نتائجه : تناقضا بلغ حد الحرب الاهلية والمجزرة والابادة الجماعية في أرضنا ، ووسط شعبنا ، وبعشرات الالوف من أبنائنا واخوتنا .

ان أي حل لمسألة فلسطين ، كما أكدت أحداث الاردن الدامية ، لا تكون فيه المقاومة الفلسطينية



السيد وصفي التل .

مدعومة بالقوى الوطنية والثورية من شعبنا ، هي صاحبة الرأي الاول فيه ، هو حل فاشل لا تفرضه الوصايات التي سقطت ، ولا القمع الذي لا يجدي . ان الانظمة التي تجاهلت في مؤتمراتها السابقة وهي تبحث عن الحل السلمي ، وجود الثورة ، اضطرت الى مواجهة الثورة في مؤتمر قمة عقد للبحث في « حل سلمي » بين « النظام العربي » والمقاومة في محاولة رأب الصدع القديم . وتلكم هي المفارقة .

في نور هذا كله كيف نفهم تصريحات السيد وصفي التل الاخيرة حول « الحل السلمي » . يقول التل : « أريد أن تفهم انني كوصفي التل لا أؤمن بأية تسوية سلمية مع الصهيونية » هذا ما قاله « للحوادث » في ١٩٧٠/١١/٦ . ولكنه في مؤتمره الصحفي الذي عقده في عمان في ١٩٧٠/١١/٧ أكد « أن الحكومة الاردنية ما زالت مرتبطة بالمبادرة الاميركية لتسوية أزمة الشرق الاوسط حسب قرار مجلس الامن » . واستباقا لاي قول بأن ثمة تناقضا بين أقواله السابقة واللاحقة قال : « ان قناعاتي لا تزال كما هي ، لكننا كدولة عندنا تحرك سياسي ، مع الشقيقة مصر متعلق بنتائج حرب حزيران وليس بصلب القضية » .

والاسئلة التي توجه الى السيد التل كثيرة في هذا الصدد :

١ ـ كيف يقبل رئيس حكومة لا يؤمن شخصيا بالحل السلمي ان يرأس حكما قابلا بهذا الحل ؟ وفي هذه المرحلة بالذات ؟

٢ ـ كيف يوفق بين تحرك سياسي متعلق بنتائج حرب حزيران وبين عدم مس صلب القضية في وقت يبدو واضحا من مشروع روجرز وقرار مجلس الامن في تشرين ١٩٦٧ ، ان نتائج حزيران مرتبط حلها أشد الارتباط في القرارات الدولية المشار اليها بحلول تمس صلب القضية . فالاعتراف « باستقلال كل بلد » في المنطقة « بما فيها اسرائيل » و « سلامته الاقليمية » وتصفية كل مطالبة بالتحرير وتصفية المسألة الفلسطينية على صعيد « حل مشكلة اللاجئين بالتعويض أو العودة بشروط » . كل هذه شؤون تمس صلب القضية . وبالامكان القول ان حل نتائج حزيران لا يكون وفق الحلول الدولية المطروحة الا على حساب القضية من الاساس ! وهذا أدنى ما تقبل به اسرائيل !

٣ ـ يقول السيد وصفي التل انه لا يؤمن شخصيا بالحل السلمي وانه يؤمن بتحرير فلسطين.

ويقول : « تحرير فلسطين يستوجب خطة واستراتيجية طويلة الامد. ومتى تم الاتفاق المبدئي بين الحكومة الاردنية وبين المقاومة على خطة تحرير فلسطين فكل ما عدا ذلك يصبح ثانويا ومن باب الشكليات (« الحوادث » ٦/١١/١٩٧٠) .

هذا البديل عن الحل السلمي لماذا لا يطرحه رئيس الحكومة الاردنية رسميا بدل أن يطرحه للاستهلاك الاعلامي والصحفي ويلتزم بعكسه رسميا : بمقترحات روجرز !

التحدي الكبير أن يقرن السيد التل القول بالعمل فيطرح « خطة واستراتيجية طويلة الامد لتحرير فلسطين » يصار على أساسها الحوار مع المقاومة ، أما أن يطرح « أمر الاستراتيجية الطويلة الامد » من حكم قابل بالحل السلمي عامل على اجهاض الثورة ، فتناقض ذاتي كبير . ولا يجدي طرحه على هذا النحو الاعتراض على العمل الفدائي بحالته الراهنة طالما المعترض يفتقر الى العمل لتصعيده الى حرب تحريرقومية. وهذا تماما ما يكمله التصريح («للحوادث») اذ يقول : « ورأيي الصريح كعسكري سابق وكشبه فدائي شاركت في حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، أن عمليات عبور نهر الاردن

واطلاق « كم قذيفة وكم كاتيوشا » لا تؤدي الى التحرير وتساوي صفرا على الصعيد العسكري » .

ان العمل الفدائي في حالته الراهنة لا يؤدي الى التحرير ولكنه يؤدي الى استمرار جذوة الثورة ورفض الامر المفعول والهزيمة ، وهو خميرة صالحة لتطويره الى حرب التحرير · والمطروح هو تصعيده لا اجهاضه ، وتعزيزه لا انهاكه ، واطلاقه لا قمعه .

هنا نصل الى النقطة التالية : دور الجيوش والمقاومة في حرب التحرير .

الفصل الثاني :

الكيانية المناقضة لحرب التحرير

الحقيقة الثانية :

دور الجيوش والمقاومة في حرب التحرير :

اننا نؤمن بأن حرب التحرير القومية لا يمكن الا أن تلعب فيها الجيوش دورا أساسيا شرط أن تنسجم مع استراتيجية حرب التحرير بدل أن تتناقض معها .

وان الجيوش التي تقبل بحلول التعايش مع العدو لا يمكن أن تكون مرشحة لدور قيادي في حرب التحرير .

ان النضال ليس ضد الجيوش ولا يجوز أن يكون كذلك بل هو ضد الانظمة التي تحول الجيوش من استراتيجية التلاحم مع المقاومة في حرب التحرير والتكامل معها ، الى التناقض معها فتصبح أداة لسحقها بدل أن تكون درعا لعضدها .

ان ما حدث في الاردن في أيلول لم يكن ولا يجوز أن يكون نضالا ضد الجيش الاردني بل ضد النظام الذي طعن الثورة .

فللجيوش اذن دور خطير في حرب التحرير ولكن لا يمكن أن ينطلق اداء هذا الدور من مواقع الانظمة الملتزمة باستراتيجية مناقضة لحرب التحرير ، كيانية ، تقدم مصلحة الكيان والنظام على مصلحة الوطن والشعب والقضية .

ان الجيش الفيتنامي الشمالي أدى دورا تاريخيا وخطيرا في انجاح الثورة في الجنوب . ولكنه لم يؤد ذلك الدور الا في ظل قيادة ثورية واعية لابعاد حرب التحرير ، ومحققة للانسجام التام بين الجيش والمقاومة ، ليس على أساس التنسيق الكياني الذي يأخذ مصالح الكيان والنظام بعين اعتبار تتقدم في الميزان على مصالح الوطن وحرب التحرير ، بل على أساس استراتيجية حرب التحرير الثورية ومتطلباتها القومية الشاملة .

ان المطروح هو تحويل دور الجيوش من حامية للانظمة المتخلفة عن تحديات المصير ، الى حامية للثورة وحرب التحرير .

ان التلاحم بين المقاومة والجيوش لا يكون باتفاقات تعين السلبيات ، أي حيث لا يجوز أن

تفعل المقاومة كذا ، ولا يجوز للجيش أن يفعل كذا ، وهذه هي الاتفاقات التي عقدت حتى الان بين المقاومة والكيانات القائمة ، ولا يحقق التلاحم . تصريح رئيس وزراء الاردن « سأنفذ اتفاق القاهرة حرفيا . ومن يخالف من الطرفين (المقاومة أو الجيش) سأقطع رأسه » .

جو التهادن الداخلي هو جو خصام مشحون مؤقت ومتوقف على شرارة فيندلع لاهبا مدمرا .

التلاحم لا يتحقق في السلبيات . التلاحم يتحقق في الايجابيات . في ضوء استراتجية حرب تحرير تتكامل فيها الادوار بدل أن تتناقض . وهذه الاستراتجية لا يحققها نظام كياني ، عزل نفسه بمصالح جزئية عن قضية الوطن ككل . اعادة النظر يجب أن تبدأ من هذه الزاوية .

القنابل التي فجرتها المقاومة في قلب تل أبيب لن تحقق التحرير ولكنها تبقي جذوة الرفض في وجدان الشعب وتعلن للعالم في وقت تتهافت الانظمة على الحلول ـ التسوية أن في شعبنا ارادة رافضة الهزيمة والعار . كيف نحول هذه الطاقة الى فعالية في حرب التحرير ؟ هذا السؤال يجيب عنه نظام قومي يرفض الانحصار بالكيانية ، وثوري يرفض

الاستسلام للامر الراهن . في أيدي الانظمة الكيانية القائمة تتحول المقاومة الى أداة ضغط على العدو من أجل القبول بالحل السلمي لا ارادة تحرير ولا طليعة حرب نظامية في سبيل التحرير .

فبين وقفة « الكرامة » في ١٩٦٨ ومجزرة عمان في ١٩٧٠ تقوم هوة فاصلة سحيقة ، كل معناها ومغزاها ان اللقاء التكتيكي مع المقاومة ، طالما الحل السلمي بعيد ، كان لا بد أن ينقلب الى صدام استراتيجي معها عندما لاحت بوادر الحل السلمي وبدأ التناقض الكبير . ان الطريق طويل وبعيد بين الموقفين وهو طريق استبدال الهدف القومي البعيد بالسلامة الكيانية القريبة التي يؤمنها الحل السلمي .

هنا نصل الى الحقيقة الثالثة من الحقائق الست موضوع هذه الدراسة : الكيانية وتناقضاتها كما تجلت في أحداث أيلول الماضي . وهذه كيانية على نوعين ، وان كانت في الاخير من جنس واحد : كيانية ضمن الكيان الاردني وكيانية في علاقات الاردن بالكيانات المحيطة .

الحقيقة الثالثة :

كيانية ضمن الكيان الاردني

ان المأساة الكبرى هي أن يتظاهر سكان القدس المحتلة ، ضد نظام في بلادنا يذبح أهلهم ، بعد أن كانــوا يتظاهرون ضد الغــزاة الاسرائيليين . يــا لشماتة العدو بنا . أن يكون قمعه لشعبنا أخف وطأة ، من « نظام وطني » ! ويا لهــول أن يصبح عندنا « لاجئون » باضطهاد الانظمة بعد أن كــان « اللاجئون » من مشردي العدوان !

وتسأل « الحوادث » وصفي التل : « الا تظن ان الفلسطينيين صاروا يفضلون العيش في ظــل الاحتلال الاسرائيلي من العيش في ظل حكم الاردن بعد حوادث أيلول الفائت ؟ »

ويجيب التل : « ان حوادث أيلول لم تكــن سببا ، بل كانت نتيجة للعلاقات غير الواضحة وغير الصريحة بين الحكم وبين الفلسطينيين » .

حوادث أيلول كانت نتيجة دون ريب ، ولكنهــا بحد ذاتها كانت سببا في زيادة النفور ، في التظاهر في قلب الارض المحتلة ضد النظام الذي ذبح أهل الفلسطينيين . وفي هذا بحد ذاته ظاهرة كافيــة الدلالة . أما السبب الابعد فيقول وصفي التل انه

في « العلاقات غير الواضحة وغير الصريحة بين الحكم وبين الفلسطينيين » .

فلنراجع جوانب عدم الوضوح وانعدام الصراحة في هذه العلاقات . الفلسطينيون الذين أصبحوا رعايا المملكة الاردنية لم يتنازلوا عن استعادة فلسطين . بينما الحكم الاردني قبل بالحل السلمي الذي يعيد جزءا من فلسطين ويتنازل عن باقيها لاسرائيل التي يفترض ذلك الحل احترام « استقلالها الاقليمي » و « حدودها الامنة » . هذا هو مصدر التناقض الاساسي .

الفلسطينيون بقوا غرباء عن الكيان الاردني الذي قبل بالحل السلمي . والنظام الاردني لم يعتبر الفلسطينيين مواطنين حقا فيه .

لقد بقيت الكيانة ضمن الكيان الاردني نفسه تشطر المواطنين الى اردني وفلسطيني .

يعترف وصفي التل « قد يكون هناك نوع من الهجرة الفلسطينية الى الاراضي المحتلة » ، ولكنه لا يحلل أسبابها الموضوعية الداخلية في محاولة اعادة تقييم ونقد ذاتي جريئة مفروض أن تكون هي المنطلق ، بل يكتفي بالاشارة الى المخطط الاجنبي المستفيد من هذه النتائج فيقول « وأنا أعرف أن

هناك مخططا أميركيا ـ اسرائيليا لانشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية » .

« هذه مؤامرة أميركية وسأعمل جهدي للمحافظة على الاردن بضفتيه الشرقية والغربية . لان شرقي الاردن بدون الضفة الغربية لا يشكل دولة ، كما أن قيام دويلة فلسطينية في الضفة الغربية سيكون ضربا من الجنون لان اسرائيل ستسيطر عليها جغرافيا وعسكريا واقتصاديا ونفسيا » .

صحيح هناك « مخططا أميركيا اسرائيليا لاقامة دويلة فلسطينية » عميلة خضعت للنفوذ الصهيوني . ولكن هل تصرف الحكم الاردني في أيلول وقبل أيلول ساعد على احباط هذا المخطط أم على تصعيد خطوات تنفيذه ؟ هذا هو السؤال !

وهو سؤال يضع تصرفات الحكم الاردني كلها على المحك . فباسم الكيانية الضيقة ارتفع صوت التبريرات بعد مجازر أيلول لكل ما ارتكب « الغرباء » يخربون المملكة . هذا كان الشعار الابرز . ومن هم هؤلاء الغرباء ؟ هم الشعب الذي ضمت ضفته الى المملكة في أعقاب نكبة ١٩٤٨ ، واعتبر مواطنوه رعايا فيها . وباتوا يشكلون أكثريتها . مع ذلك فالنظام لم يأخذ بهذا التحول

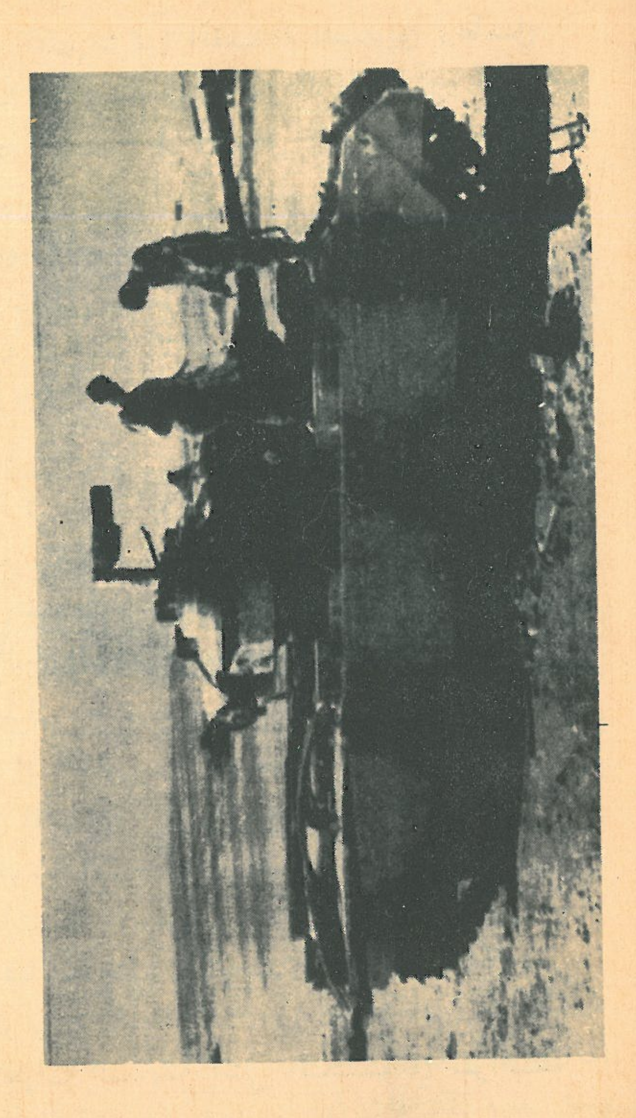


الذي طرأ على الكيان الاردني بعد ضم الضفة الغربية ، فلم يتحول في استراتيجيته أو سياسته فلسطينيا ، أي باتجاه حرب التحرير ، بل أراد اخضاع الاكثرية الفلسطينية المتجهة نحو حرب التحرير صوب حدوده الكيانية ليحبسها في نطاقها . وأراد أن يجعل نفسه بديلا عنها ، متكلما باسمها في قبول الحل السلمي :

« ان حكومتي وحدها هي التي تتكلم باسم الفلسطينيين . إن عدد المتطرفين (أي رافضي الحل السلمي) سيقل تدريجيا كلما اقتربنا من الحل . وسنعمل ضد جميع الذين سيعرضون وحدة أمتنا أو وجودها للخطر » . « أما أن نتمكن من تحقيق سلام دائم واما أن نغرق كلنا في كارثة .. انالسؤال الرئيسي هو معرفة ما اذا كانت اسرائيل تريد السلام حقا » (تصريحات الملك حسين للوموند في ٨ أيلول ١٩٧٠) .

ولكن ما هي المملكة الاردنية الهاشمية؟ وصفي التل يقول صراحة « ان شرقي الاردن بدون الضفة الغربية لا يشكل دولة » . فلماذا أقام أهل النظام والكيانية هذا التناقض بين اردني وفلسطيني ؟

وهل الاردن كيان طبيعي وهو الذي قامت



موازنته طوال أربعين عاما على المساعدات الاجنبية، لتقوم بعد حزيران على المساعدات العربية ؟

اليس هذا دليلا على أن الاردن جزء من وطن لا وطنا قائما بذاته ؟

ماذا قال المؤتمر السوري الكبير المنعقد في ٨ اذار ١٩٢٠ في دمشق ، والذي بايع فيصل ملكا في وجه ارادة الاستعمار الفرنسي ؟ لقد دعا فلسطين والاردن ، بسورية الجنوبية ، فأين ما هو حاصل اليوم من تحريض الاردنيين على الفلسطينيين ، والعشائر على سكان المدن من هذه الدعوة القومية ؟ الكيانية تنسى جذور الشعب والارض ، وتقيم من الكيان بديلا عن الوطن ، لانها مورد رزق واستمرار لاهل النظام المستفيدين منه !

ان لزوم الكيانات عدم التدخل بعضها في شؤون البعض الاخر المحلية والداخلية ، أمر صحيح . ولكن متى كان المصير القومي مطروحا على المحك ، فلا يجوز أن تتحول الكيانية الى حبس للطاقة القومية . لا مواجهة العدو يجوز أن تبقى في النطاق الكياني ، ولا الصمت وغسل اليدين من دم المقاومة اذا استهدفت للتصفية ، يجوز أن يجد في الكيانية مبررا له وسندا .

ان بيلاطس البنطي ليس أفضل كثيرا من هرودس ، فالمتهرب من انقاذ الصديق وغاسل يديه من دمه ، لا يبعد كثيرا عن هادر دمه .

ان بادرة دمشق في التدخل لانقاذ المقاومة في أيلول ، بادرة في الخط السليم . الا انها على خطورتها وأهميتها ، جاءت متأخرة وناقصة ، لانها افتقرت الى منطلق دائم وواضح ومبدئي ترتكز عليه المواقف الثورية ، سواء بما أفرزت التناقضات الكيانية في السابق بينها وبين بغداد عن تعثر الجبهة الشرقية ، أو بتخلفها عن مستلزمات هذه الجبهة في حزيران ، أو بالافتقار الى تلاحم عضوي مع المقاومة الفلسطينية وسائر القوى الوطنية والثورية ، يقيم استراتيجية ثورية شاملة لاسقاط الحل السلمي ، والمضي في حرب التحرير وتصعيدها الى مستوى حرب التحرير القومية .

حتى ان الكثيرين وسط مناخ التناقضات والسوابق الكيانية ، لم يتورعوا عن اعتبار بادرة دمشق القومية الاخيرة ، جزءا من المزايدات الكيانية والتناقضات بين الانظمة .

من هنا انه حتى تصبح هذه البادرة فاتحة خط ثوري وقومي جديد يستدعي ذلك قلبا لكل الاستراتجيات السابقة التي التبست في المواقف

والاحداث بالكيانية وتناقضات الانظمة . لتحل محلها سياسة قومية تستهدف الغايات الكبرى لاالمماحكات الجزئية .

ان الحل الذي تم في القاهرة وحقن الدماء عاد « فعرب » المسألة الفلسطينية ، بعد أن كانت المقاومة قد رفضت وصايات الانظمة « والتعريب »، كل ذلك لان الفراغ القومي والثوري في مستوى الحكم في محيط فلسطين الطبيعي لم يستطع أن يحل المشكلة . وفي غياب استراتجية ثورية وقومية بديل عن وصايات الجامعة ومؤتمرات القمة لا بد من العودة الى الجامعة ومؤتمراتها لحسم الخلافات . تلكم هي مأساة فراغ الحكم والاستراتيجية في دول بيئة فلسطين الطبيعية . فلقد ظهر واضحا وجليا أن بغداد الرافضة للحل السلمي لم تستطع أن تترجم رفضها عمليا في أي اتجاه منسق مع المقاومة . كما ان دمشق التي نجدت المقاومة عمليا لم يكن لها في الحل الذي تم في القاهرة أي رأي .

ان الكيانية مسؤولة عن كل هذا ، واذا لم تخرج كياناتنا عن تناقضاتها وانحصارها الكياني ، فلا بد أن تحل الوصاية العربية محلها في ايجاد الحلول . وعلى هذه الكيانات أما أن تبادر الى اعتماد الخط

القومي الثـوري باستراتجية ثورية شاملـة ، ومرحلية ، وذات وضوح في الهدف والاسلوب ، أو أن تقبـل بالتحكيم والوصايـة العربيتـين . أمـا المزايدات مع الدوران في الكيانية فكارثـة قوميـة كبرى .

الكيانية على صعيد البيئة المحيطة بفلسطين

والكيانية مصيبة حلت بشعبنا ليس داخل الكيان الاردني فحسب بل على مدى البيئة الطبيعية التي تقع فلسطين فيها . فمنذ ١٩٢٠ ، منذ ميسلون يوم طوى الاستعمار بجيشه اللجب ودروعه وقمعه، أمل الوحدة في الصدور انحسرت الوحدوية في شعبنا الى شعار براق دون انجاز عملي يلاشي اثار سيكس ـ بيكو وتخوم التجزئة . وبينما تتحقق الوحدوية في خطوات عملية تراعي الواقع الجغرافي والاستراتيجي وتكامله في وادي النيل ، ويكون ميثاق طرابلس نواة هذا الاتجاه السليم ، تنهش الكيانية وجودنا على الجبهة الشرقية، وتحبس طاقاتنا في دوامتها الرهيبة. فالكيانية وتناقضاتها هي التي أجهضت الجبهة الشرقية وتآمرت على المقاومة الفلسطينية تارة مباشرة بمحاولات التصفية التي كانت اخرها في الاردن ، وطورا مداورة بالصمت عن محاولات

تصفياتها بشتى الذرائع الكيانية كما فعلته بعض الحكومات أبان محنة المقاومة في أيلول .

والمقاومة الفلسطينية البطلة رغم ما شكلت من طلائع فداء بطولي الا انها لم تستشرف ابعاد حرب التحرير القومية من زاوية ارتباط المعركة بمدى البيئة ، وبشعبنا كله ، الاحتياطي البشري الذي لا بد من تثويره ليخوض حرب التحرير والا وصلت المقاومة الى الطريق المسدود .

وان المقاومة التي وقعت في شرك التنسيق الكياني على أساس تعيين السلبيات مدعوة إلى أن تتدارس مع القوى الثورية والوحدوية مخططا لحرب التحرير ينطلق من تحويل الجبهة الشرقية ، الى جبهة حرب التحرير فيقوم التكامل القومي في البيئة بدل التنسيق الكياني ، وتحل ايجابيات المعركة بدل سلبيات عدم خوضها ، ويطرح موضوع التلاحم بين القوى النظامية والثورة بدل التعايش والتهادن السلبيين وتصبح للمقاومة والقوى الثورية المتعاطفة معها استراتيجية على مدى البيئة المحيطة بفلسطين ، فتمتد قوى الثورة الى عمق المجتمع وبعده الجغرافي الطبيعي كله ، بدل أن تنحصر على حدود الكيانات والتجزئة .

وان أخطر ما يواجه المقاومة انها لم تتعاطف مع قوى ثورية مبنية من الاساس على قواعد في التفكير والايمان مرتبطة بحرب التحرير . فهي قاتلت معتمدة على مد جماهيري لم تلبث أن امتصت بعض الاحداث فوارنه ، وتقلصت موجات العضد في ضوء الظروف والحالات .

فدون قاعدة شعبية ثورية على مدى البيئة ، مؤمنة بحرب التحرير ، رافضة الانحباس في حدود الكيانية يكون مصير الثورة قاتما ، محفوفا بالاخطار وامكانات التصفية .

لقد لمست الثورة الفلسطينية ان القاعدة الشعبية التي حالفتها في لبنان لم تكن لها ، بل وجدتها تتقلص وتضمر بعد بادرة روجرز . وحسابات المقاومة أن قاعدة أوسع من الاردنيين تتجاوب معها لم تكن دقيقة ولا حتى صحيحة كما برهنت أحداث أيلول الماضي .

والحكم العراقي الذي وضع جيشه بتصرف المقاومة قبل أيام من المجزرة لم يتمكن من القيام بالتزاماته .

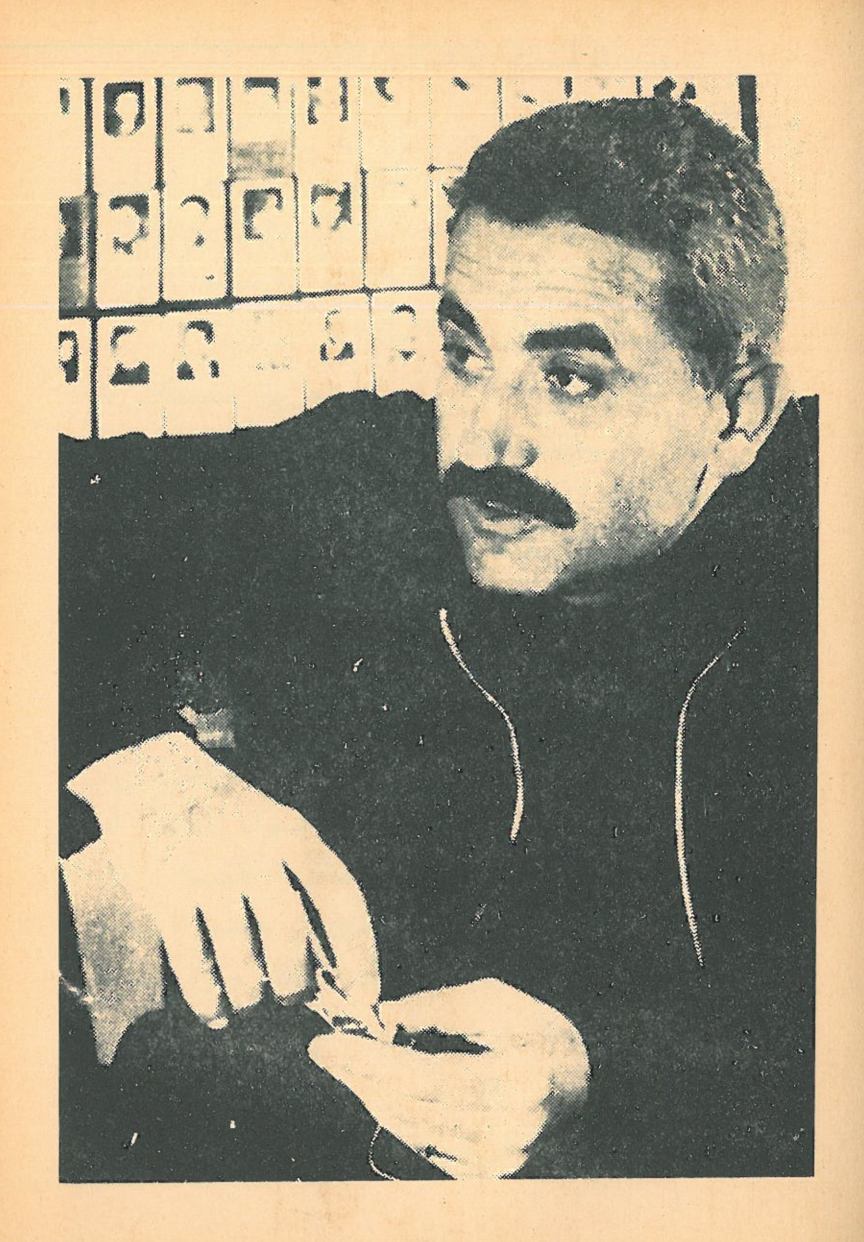
ودمشق التي فعلت عكس ما فعلته بغداد ، ورفضت الانحصار بالكيانية الضيقة سواء بسماحها بدخول جيش التحرير الفلسطيني من أرضها الى الاردن ، أو بتدخلها المباشر ، واجهت نتيجة هذا التدخل ، أزمة حكم وحزب عنيفة في أعقاب ذلك لان نظامها بات مرتبطا بالكيانية بحيث ان محاولتها تخطي ذلك زعزع منها الاوضاع .

الفصل الثالث :

حول مضمون حرب التحرير

الحقيقة الرابعة :

المقاومة بين كفاح العدو والاصطدام بالانظمة : من المسؤول ؟



« القواعد جاهلة وخاضعة للاعلام والعقلية الغوغائية » بهذا تحدث وصفي التل عن المقاومة الفلسطينية . وانتقد « السياسة النفاقية التهريجية التي يسيرون عليها مع السلطات الاردنية » وأضاف ان غالبية زعماء المقاومة من رأيي . فمن هي هذه الاقلية التي يستهدفها الاستاذ التل في حديثه ؟

يقول الاستاذ التل استطرادا « اسمع . مهمة الفدائيين الفلسطينيين هي تحرير فلسطين وليس حكم عمان » . هذا تماما ما كانت تقول به « فتح » حتى أحرجت فأخرجت ، فكان لا بد لها أن تكون في طليعة الصدام مع النظام في أحداث أيلول وكـــان

ياسر عرفات قائد الثورة الفلسطينية التي اصطدمت مع النظام .

لماذا تحولت « فتح » عن شعارها بتجنب الاصطدام مع الانظمة وبأن كل البنادق مصوبة الى العدو، فقبلت التحدي وخاضت المعركة ضد النظام؟ من المسؤول ، « فتح » أم النظام ؟

ان استراتجية « فتح » في تحرير فلسطين لا حكم عمان ، أبطلها النظام الذي أراد تدجين المقاومة مع مقتضيات الحل السلمي فكانت الانتفاضة وكانت المجزرة . هذه حقيقة لا مفر من استيعابها قبل اطلاق الشعارات وتحميل المقاومة المسؤولية

قبيل أحداث أيلول وأبانها وبعدها تردد ذكر « المخربين » المندسين في المقاومة : بمعنى بعض الفصائل الماركسية التي لم يهضمها النظام الاردني. ان هذه الحجة تسقط فورا ، بكون المجزرة لم تستهدف فصيلا ولا حتى المقاومة كلها ، بل استهدفت عشرات الوف المواطنين في عملية ابادة جماعية . ان ضرب المقاومة تحت غطاء صراع مع بعض فصائلها هو مخطط للاستفراد قديم ومعروف ..

ان المعركة لم تكن معركة صراع ايديولوجي بين

النظام وبعض فصائل المقاومة بل كانت معركة الحل السلمي والكيانية ضد المقاومة والثورة . من هنا وجدت فتح نفسها ، وهي التي سبقت وصفي التل الى رفع شعار كل البنادق ضد العدو وعدم التدخل في شؤون الانظمة ، مصطدمة بالنظام الذي حاول اخراس الثورة واخماد جذوتها .

لماذا ربح جورج حبش والجبهة الشعبية جولة حزيران ، لانهم فهموا طبيعة المعركة مع النظام فحملوها الى أقاصيها ، وخسرت « فتح » يومها ، لانها حاولت الوصول الى حل وسط . في أيلول أخذت « فتح » المبادرة ووجدت ان استراتجيتها في عدم التدخل بشؤون الانظمة تصبح عقيمة طالما ان الانظمة تتدخل في شؤون الثورة وترسم لها التخوم والحدود لتحبسها ضمنها .

النظام الاردني لا يستطيع أن يعزل الفصائل الماركسية على حد قوله ، طالما هو يقف ضد المقاومة أصلا . بل هو يسلم لهذه الفصائل الحجة والذريعة في أن تكون استراتجيتها هي الاسلم في مصادمة النظام ويضطر « المقاومة الشريفة » على حد وصفه لها ، الى أن تسير هي أيضا في اتجاه الاصطدام معه ، لا مسايرة « للقواعد الجاهلة والخاضعة للاعلام

والعقلية الغوغائية » كما يقول أهل النظام ، بل دفاعا عن الثورة وصيانة لشرف المقاومة بالذات .

ان الجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية الديمقراطية اللتين تناديان بالماركسية اللنينية دليلا ثوريا للكفاح المسلح ، تشكلان مجموعة من الشباب العقائدي المناضل في الساح الفلسطينية . وان الجواب على ما تطرحان هو تقديم دليل ثوري للكفاح المسلح يكون أشمل وأعمق وأبعد مدى من الماركسية اللنينية ومنطلق من جذورنا القومية . وطبعا ، وبكل تأكيد ، ليس القبول بالحل السلمي المتعايش مع اسرائيل ، هو هذا الدليل .

إن الصراع الايديولوجي حول مضمون حرب التحرير مفروض أن يجري فوق أرضية اللقاء الاساسي على مطلب حرب التحرير ورفض التسويات المجهضة للحق القومي .

ان النظام ، أي نظام ، لا يستطيع أن يحالف قسما من المقاومة الا اذا أصبح هو طرفا في حرب التحرير ، متحملا أوزارها ومسؤولياتها ، أما طالما هو يقف من خارجها ويخطط انطلاقا من استراتجية مناقضة لاغراضها فلن يجد أمامه الا مقاومة موحدة تقف كلها في وجهه وتحاربه بشراسة كما جرى في أيلول .

وان محاولات النظام الاردني رفع شعارات ثيوقراطية بالية في وجه بعض فصائل المقاومة كالنداء الذي وجهه راديو عمان الى « المقاومة الشريفة المؤمنة بالله » لترفض « الاحزاب الملحدة » لا يمكن أن يكون بديلا عن فكر ثوري معاصر كالماركسية . كما ان التحريض الطائفي على جورج حبش ونايف حواتمة لا يجدي . وقد ردت المقاومة ، وهي التي رفعت شعار الدولة العلمانية في فلسطين ، على هذه التحريضات ، ردا سليما يرفض المتاجرة الطائفية أو الثيوقراطية في الشأن القومي .

ان هذا كله نقوله دفاعا عن المقاومة بكل فصائلها ، وعن وحدة جبهتها وتلاحم صفوفها ، ولكن المقاومة مدعوة كذلك الى نقد ذاتي لخططها وتصرفاتها ، فلا تكون لها ، استراتيجيات متناقضة أو متجاهلة لسلم الاولويات بل استراتيجية ثورية واحدة .

ولقد خطت المقاومة منذ أحداث أيلول ، خطوات جيدة صوب التوحيد تنظيما واستراتيجية ، ولكن عليها أن تكمل الشوط حتى الاخير . وأهم ما يواجه المقاومة في هذا السبيل انها تواجه اليوم خطر مناورة جديدة على الصعيدين العربي والدولي تجلت في

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الاخير الذي طبلت له بعض الانظمة العربية . وخلاصة هذه المناورة ان القوى الدولية ، لم تعد تقدر أن تتجاهل ارادة المقاومة ولكنها تريد تطويقها بحل متبسر يقول بالاعتراف بارادة الفلسطينيين لا كلاجئين كما كانت تنص المقررات الدولية السابقة ، بل كشعب ودولة ولكن من ضمن حدود التقسيم . ويرفض النظام الاردني ، دون ريب ، كما أكدت تصريحات وصفي التل هذا الحل ويفضل العودة الى مشروع روجرز وقرار مجلس الامن ١٩٦٧ حيث الحل يتناول اسرائيل والدول العربية المتاخمة ، ولا يتناول الفلسطينيين من قريب أو بعيد ، باعتبارهم جزءا من الكيان الاردني .

والحقيقة ان الحلين المطروحين شر ومصيبة ، فكيان اردني يقبل بالتسوية السلمية مع اسرائيل، أو دويلة فلسطينية في ظل الحراب الاسرائيلية ، كلاهما مناقض لاغراض الثورة وحرب التحرير .

هذا مع رفضنا لكل تجزئة بصورة مبدئية .

كيف ترد المقاومة على هذا التحدي ، على هذه المؤامرة ؟

بوحدة صفوفها أولا ، وباتساع مدى استراتيجيتها الثورية ثانيا .



ومنطلق الاستراتيجية الثورية الرد على السلم بالثورة ، والرد على التجزئة بالوحدة . فبقدر ما يهم أعداء الثورة شلها بتجزئتها وتقليص مداها ، بقدر ما يجب أن يستأثر باهتمام الثورة توسيع مداها لتشمل كل المتحد القومي ، كل المدى الطبيعي ، كل البعد الجغرافي والبشري المحيط بها .

على الثورة أن تحافظ على وحدة الاردن وفلسطين ولكن ليس من أجل الحل السلمي بل من أجل الثورة وحرب التحرير .

وعلى الثورة أن لا تكتفي بوحدة الاردن وفلسطين ، بل أن تضغط متحالفة مع قوى الشعب الثورية في كل من المدى المحيط بفلسطين ، في الشام والعراق ولبنان والكويت لدفع قوى البيئة كلها الى حرب التحرير .

هذا هو الرد الثوري على المخططات الدولية المتآمرة .

الفصل الرابع :

في استراتيجية حرب التحرير

الحقيقة الخامسة :

في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المتآمرة :

بادرة روجرز وقبول اسرائيل بها تشترطان تصفية المقاومة بل وتصفية كل القوى التي ترفض وجود اسرائيل الآمن المستقر .

التسوية المطروحة تريد أن تفرض السلم الاميركو ـ اسرائيلي على بلادنا ، وتقيم أوضاعا خاضعة له في وطننا، تريد أن تمد النفوذ الاستعماري ـ الصهيوني على كل بلادنا ، وأن تخضع شعبنا كله لسيطرته البغيضة . فالمعركة ضد اسرائيل ، هي في الوقت نفسه ضد الامبريالية الداعمة لها ، لا تجزئة ولا زوغان عن فهم طبيعة المعركة وابعادها .

يقول السيد وصفي التل : « الحقيقة الثانية اننا دول مستعبدة بسبب وجود النفط ومواد الخام الغنية في أراضينا . فنحن عبيد للدول الكبرى التي تستورد بترولنا ومواد الخام الغنية ، كما ان هذه الدول هي بالوقت نفسه « عبدة » لمصالحها في بلادنا . هنا أساس المشكلة وهنا دور الحكومات العربية » .

(«الحوادث» ١٩٧٠/١١/٦)

الشق الاول من التصريح صحيح . فدولنا مستعبدة بسبب الاخطبوط الاحتكاري البترولي . ولكن ما هو الرد على هذا الاستعباد ؟ هنا نصل الى الشق الثاني من التصريح ان الدول الكبرى هي أيضا « عبدة » لمصالحها في بلادنا . كانت تكون كذلك لو واجهناها بتصميم ثوري غير مسالم وغير مهاود . عندها كانت ترضخ تلك الدول لمطالبنا وتصبح « عبدة » لمصالحها . ولكنها تعرف أن أوضاعا كثيرة تسايرها وتقبل منها بالقليل على حساب حقنا الذي ، الدول الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تتآمر عليه وتنحره بدعمها المتواصل غير المشروط للعدو المغتصب المحتل .

ان العلاقة ليست بهذا التوازي والتوازن اللذين

يصورهما التصريح . انها علاقة سيادة واستعباد .
والرد على المصالح الامبريالية لا يكون « بـــدور
الحكومات العربية » كما يدعو السيد التـــل . هذه
الحكومات التي عجزت عن فرض ثقل مصالحنـــا
القومية لا سيما في فلسطين على ميزان العلاقات مع
الدول الكبرى . ان الرد يدخل في استراتجية الثورة
لا الحكومات .

ان الامبريالية الاميركية التي هددت بالتدخـل
في الاردن وحشدت القوات وحركت الاساطيل كانت
تريد أن تكرر مأساة فيتنام ، تبرر تدخل جيش
أجنبي دخيل بتدخل قوى وطنية من صميـــم أرض
الوطن . فالاستعمار الذي يضيع قواه الاجنبيـــة
الدخيلة على نفس المستوى مع قوى الثورة الفيتنامية
بحجة الحفاظ على نظام سايغون العميل ، هو نفسه
كـــان يريد تكـــرار المأساة نفسهـــا في الاردن . ان
الامبريالية الاميركية هي التي زرعت تقسيم الاوطان
في كل مكان ، من فيتنام الى كوريا الى المانيا مخالفة
حق تقرير المصير القومي الذي هو أساس الثـــورة
الليبرالية التي تدعي أميركا الانتماء اليها .

والامبريالية الاميركية هي عدوة حركات التحرر
القومي في العالم الحديث ، كما انها عدوة تراث

أميركا الليبرالي نفسه ، بل ناقضته . انها تقف ضد
واشنطن وجفرسون ولنكلن . ضد حرب التحريـــر
الاميركية في وجه الاستعمار البريطاني عندما تعضد
اسرائيل في وجه حركة المقاومة الفلسطينية وحرب
تحريرنا القومية . وانهـــا تقف ضد حق الشعوب
المقدس وارادتها الحرة في تغيير حكوماتها . انهـــا
أقرب الى ماترنيخ وزمرة مؤتمر فيينا الرجعيـــة في
القرن التاسع عشر ، منها الى روح الثورة الليبرالية
التي تزعم تحدرها منها ، ودفاعها عن قيمها .

ان التدخل الاميركي لا يواجه الا بفيتنام أخرى .
ان ضرب المصالح الاميركية هو الرد الثوري الذي
دعـــت اليـــه المقاومـــة والحـــزب السوري القومي
الاجتماعي في بياناتهما ، ولكن الفارق الخطـــير في
ميزان القوى هو ان هانوي عبأت شعبا بالثـــورة ،
ودفعت جيشا عقائديا الى ساح المعركة ، فانتصرت
على الثورة في الجنوب . لقد مزقت فيتنام الشمالية
حدود التجزئة الاستعمارية ببناء قوتها الثوريـــة
المتنطحة لمثل هذا الهدف القومي الكبير .

أما في بيئتنا ، فلا هانوي ولا من يحزنون . ان
الانظمة المحيطة بفلسطين لم تحول كياناتها الى هـــذا
المستوى . انها تفتقر الى استراتجية ثورية قومية

شاملة . انها أسيرة كيانيتها تغلفها بشعارات الوحدة العريضة دون جدوى ودون ممارسة عملية لما تقول.

ان هذه الحقائق الست المخضبة بالدماء الطهور تفرض قيام استراتيجية ثورية شاملة قوامها وقاعدتها التحام قوى المقاومة مع القوى الوطنية والثورية على مدى محيط فلسطين الطبيعي ، التحاما يجدد الاهداف والمراحل لكفاح قومي موحد وينطلق من تمزيق عملي وفعلي لتخوم سيكس - بيكو الاستعمارية ويكمل مسيرة دفن الحل السلمي ومحاولات تصفية المقاومة ، ويقيم قوة موحدة على امتداد الجبهة الشرقية تلتحم فيها وتتكامل قوى الثورة والقوى النظامية في استراتجية مجابهة ضد العدو وحلفائه في الداخل والخارج .

إن استراتجية الانطلاق من تخوم التجزئة قد أفلست .

ان المطلوب هو استراتجية في مستوى التحدي ، في مستوى الثورة .

الحقيقة السادسة :

الجبهة الثورية على مدى البيئة الطبيعية :

ان المقاومة مدعوة الى العمل على قيام الجبهة الثورية في القاعدة الشعبية على مدى البيئة الطبيعية . ان أحداث الاردن أكدت سقوط الاعتماد على الانظمة حتى الثورية والوحدوية منها والتي تزايد في الشعارات ، كما أكدت أن الاعتماد على الجماهير في لبنان أو الاردن غير المبنية ثوريا لم يكن في موضع الامل . ان الجبهة الثورية في مستوى القاعدة الشعبية ، درع المقاومة ، يجب أن تنهض من كل الاحزاب والقوى التي تلتقي على مطالب حرب التحرير حتى النصر ، والتي تعتبر معركة فلسطين هي معركة قومية لا تخص كيانا ولا يعزل عنها كيان ، والتي تدرك أهمية وضرورة قيام الجبهة الشرقية على أساس الارتباط بمطلب حرب التحرير لا بمقصد اجهاض الثورة .

فالسيد التل يقول : « شددت في بياني على ضرورة تقوية واحياء الجبهة الشرقية حتى نخفف العبء عن الجبهة المصرية ، لان قناعتي هي أن قيام جبهة عسكرية اردنية – عراقية – سورية أمر في

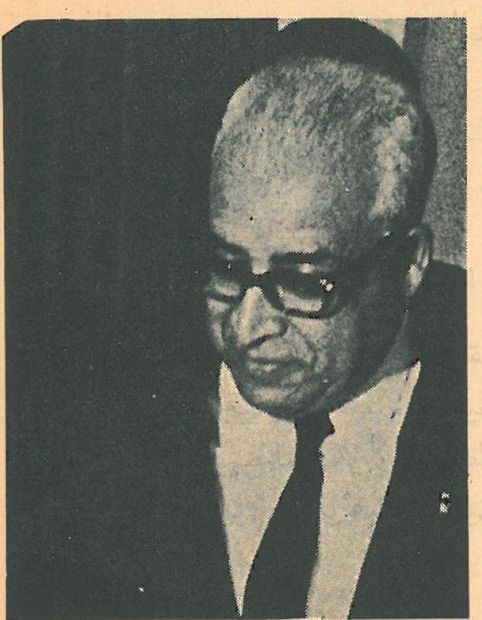
منتهى الاهمية والخطورة » .ولكن الجبهة الشرقية التي هي مطلب قومي اذا لم ترتبط باستراتيجية حرب التحرير تصبح تجمع أنظمة ضد الثورة . هل يعني هذا رفض وحدة هذه الجبهة ؟ كلا ، بل يعني ان المطلب القومي لا بد أن يلتزم بالمطلب الثوري والا فقد جدواه . وهذا يلقي على القاعدة الشعبية الثورية مسؤولية النضال لتحويل الكيانات القائمة من حالة التناقضات الكيانية ومصالحها الجزئية الى التراص القومي الثوري المرتبط بحرب التحرير .

ان الاحزاب والقوى القومية مدعوة الى الالتحام مع المقاومة في استراتيجية ثورية واضحة المراحل والاهداف . وان تجاوز الخلافات المذهبية بين القوى والاحزاب الثورية والقومية في سبيل المصير القومي هو المطلوب في هذه الجبهة .

ان الخلافات العقائدية مجالها الحوار والصراع الفكري ، ولكن في وجه تحديات المرحلة لا بد من قيام جبهة ثورية عريضة من هذا العيار والمدى تقود الكفاح القومي في كل بيئتنا حتى يتحول مجتمعنا كله الى مجتمع حرب تحرير ، فتربح المعركة بقلب موازين الضعف واستبدالها بموازين قوة .

ملحق :

الاحداث الاخيرة في منظور هذه الدراسة :



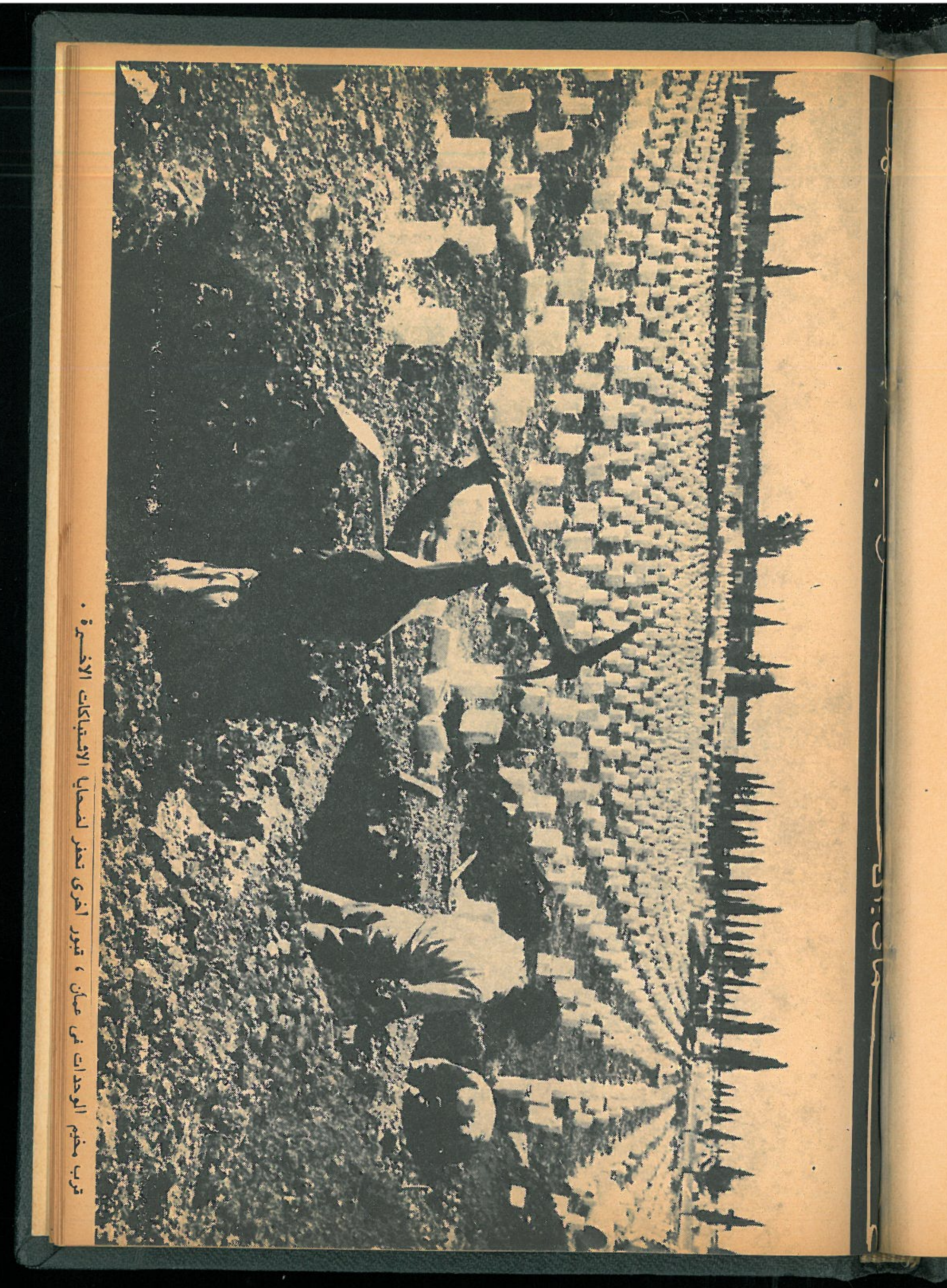
الباهي الادغم

بعد وضع هذه الدراسة شهد العالم العربي سلسلة من الاحداث جاءت مؤكدة ما ذهبنا اليه في الفصول السابقة :

أولى هذه التطورات : اشتباكات الاردن الدامية التي استدعت أن يعود الباهي الادغم رئيس لجنة المتابعة العربية الى عمان لعقد اتفاق جديد . فقد تأكد ان الجو المشحون لم يلبث أن انفجر .

ان الهدنة الجديدة في الاردن ، خطوة حسنة لانها توقف النزيف موقتا ولكنها تبقى في نطاق السلبية . ان وقف هدر الدماء أمر نؤيده ، ولكن الكفاح ضد العدو هو المطلب الذي لا نلحظ ، كما أشرنا في الدراسة ، ان اتفاقات التنسيق تحققه ، بل هي تجهضه ، إذ تحبسه في حدود السلامة الكيانية ، وأسباب التناقض الاساسية لما تزل نارا تحت الرماد .

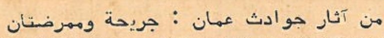
ثاني هذه التطورات ومن أهمها : اعلان المقاومة



قرب مخيم الوحدات في عمان ، قبور أخرى تحفر لضحايا الاشتباكات الأخيرة .

انها عاكفة على درس صياغة توحيد جديد تنصهر فيها قواها قاطبة في وحدة تنظيمية عضوية . هذه خطوة جيدة في الاتجاه السليم ، ولكن لم تبرز بعد الى حيز الوجود بصورة كاملة ، كما يتوخى جميع المخلصين . يبقى ان تحقيق الوحدة التنظيمية للمقاومة اذ يحقق مطلبا هاما في طريق الثورة الا انه يحتاج الى تكامل مع خطوات اخرى حتى يستطيع العمل الفدائي أن يرتفع الى سوية حرب التحرير القومية . ومن أهم هذه الخطوات وأخطرها ان يتوجه الكفاح المسلح باستراتيجيته الى احتياطي البنية الطبيعية البشري والاستراتيجي . فبقدر أهمية الكفاح في الميدان تبدو أهمية الكفاح في المجتمع لقيام حالة تعبئة نفسية ـ مادية تكون ينبوع الثورة الدائم الدفق بالثوار . وهذا يستدعي استراتيجية لقاء ثوري مع كل القوى الملتزمة بحرب التحرير القومية على تباين اجتهاداتها العقائدية طالما هي تحدد العدو الاساسي : اسرائيل والصهيونية العالمية والاستعمار ، وطالما هي متوافقة على الهدف: تحرير الارض المغتصبة كلها ودك الكيان العدواني الاسرائيلي .

ان استمرار ميوعة التراص الجبهوي لهذه القوى وحصول التناقضات فيما بينها ، وانعزال


من آثار حوادث عمان : جريحة وممرضتان



المقاومة عن خطة استراتجية واحدة معها ، لثغرات خطيرة في جبهة الكفاح ضد العدو .

ثالث هذه التطورات : تمديد وقف اطلاق النار ثلاثة اشهر اخرى والتلويح بارسال قوات اميركية – سوفياتية الى المنطقة لتجميد الوضع القائم او تعديله جزئيا .

ما هو الرد على هذه التحركات المشبوهة من قبل الثورة ؟ الرد الاستراتجي البعيد ، والرد المباشر . ان الثورة تبدو مرتجلة في هذا الميدان ، لم تعد لمواجهة تحرك الاحداث دوليا ما يكون في وزنها وعيارها . ان الفقرة السابقة حول تصعيد استراتجية المعركة الى مستوى الاحتياطي البشري في البعد المجتمعي والاستراتجي للبيئة هو الرد . واذا لم تبادر الثورة الى ذلك حشرت منطلقها وارتضت أن تبقى على الخطوط معرضة المؤخرة والقلب للاستنزاف والافناء والتصفية .

رابع هذه التطورات : تحولات في دمشق وقيام الاتحاد الرباعي .

ان الاتحاد الثلاثي الذي قام في ميثاق طرابلس كان خطوة مباركة في الاتجاه السليم . فهو يقيم فعلا، على الجبهة الغربية ما طالبنا بقيامه على الجبهة الشرقية ، تعبئة البعد المجتمعي والاستراتيجي .

فالجيش العربي المصري الذي رابط بصمود رائع مشهود على ضفة القنال طوال السنوات الثلاث، يعزز احتياطه البشري والاستراتيجي بقيام الاتحاد الثلاثي الذي اعلن ميثاق طرابلس انه ينطلق من معطيات هيأت البلدان الثلاث « جغرافيا وتاريخيا » للاتحاد .

كان التحول الحاصل في دمشق والشعار الذي رفعه الوضع الجديد : كل شيء للمعركة ، تحولا حسنا في اتجاه الكفاح المنشود . اذ ان الوضع السابق كان يعطي اولويات أخرى غير الاعداد للمعركة . وقد اعتبرت دمشق ان دخولها الاتحاد الرباعي هو في هذا الاتجاه ، مع ان معارضي الخطوة يقولون انها جاءت التفافا غير مباشر على الحل السلمي . لا ندخل في هذه المجادلة هنا ، بل نكتفي بالقول أن موقع دمشق الطبيعي والجغرافي والاستراتجي في المعركة هو على الجبهة الشرقية .

واذا ما سارعت دمشق الى العمل على بعث الجبهة الشرقية وأخذت المبادرة في اقامتها وتوحيدها ، عندها تكون حققت الهدف الاستراتجي الاول المطروح أمامها في هذه المرحلة .

دخول عدة دول عربية في اتحاد ما ، أيا كانت صبغته ، ليس أمرا غير مرغوب فيه ، فقد تتطور العلاقات العربية وتنمو في ضغط الحاجات والظروف

الموضوعية نحو صيغ اتحادية . ولكن شرط أن لا يحل الاتحاد الابعد محل الاتحاد الاقرب . وشرط أن لا تتخلى أي بيئة بكل كياناتها عن المسعى الجدي والاولي لالتحام اجزائهما وتكامل دورة حياتها وجبهتها القومية العسكرية والاقتصادية .

نحن لا نرى في الاتحاد الاقرب ما يناقض الاتحاد الابعد ، ولكن أن يحل الاتحاد الابعد محل الاتحاد الاقرب ، فذاك خروج عن المحور الطبيعي .

مصر والسودان اتحدتا ، وبقيام وحدة الوادي امتدت الفروع والاغصان شرقا وغربا .

فهل تقوم وحدة بغداد ودمشق وعمان وبيروت لتكون النواة الصلبة المتينة على الجبهة الشرقية التي تعزز بالتحامها واتحادها مع ميثاق طرابلس وحدة الجبهة العربية ؟

قال الاستاذ محمد حسنين هيكل ، في ١٨ كانون الاول ١٩٧٠ ، ان الرئيس عبد الناصر كان يطلب في اخر مقابلة له مع أحد حكام دول بيئتنا :

« ارجوك ان تفعل كل شيء للمحافظة على بقاء القوات العراقية على خط المواجهة في الاردن ... ان بقاءها هناك ضروري ولو كرمز لامكانية احياء فاعلية الجبهة الشرقية في يوم من الايام ! »

فقد كان « احياء فاعلية الجبهة الشرقية في يوم من الايام » هو الامر الضروري الملح عند الرئيس

عبدالناصر الذي مات ولم يبصر بوادر تحقيقه .

فهل تجري المساعي من بعد موته لتحقيق هذا الامل ؟

واضح ان الرئيس عبد الناصر لم يكن يقصد بالاتحاد الثلاثي الذي أصبح رباعيا أن يحل محل السعي « لاحياء فاعلية الجبهة الشرقية » . بل ذاك كان خطوة متكاملة تحقق « احياء فاعلية الجبهة الغربية » ، لتلتحم الجبهتان فيما بعد في جبهة عربية واحدة ضد العدو .

من هنا ان الاتحاد الرباعي لا يجوز ان يكون بديلا عن السعي الاساسي لاحياء الجبهة الشرقية ، لتوحيدها عسكريا واقتصاديا وبالتالي سياسيا .

وخامس هذه التطورات : ان هذه الوحدات العسكرية مفروض أن تلتزم بحرب التحرير لا بصيغ التسويات الدولية . وعاجلا أو آجلا ستنتهي مهلة وقف اطلاق النار . وقد صرح الرئيس السادات انه لن يقبل بتجديدها مرة أخرى ، اذا لم يقبل العدو بجدول زمني للانسحاب من الارض التي احتلت بعد حزيران ، فهل يقبل العدو ؟ واذا قبل هل تصبح هذه الاتحادات والجبهات صيغا لتنفيذ الحل السلمي ؟ وهل يتناقض ذلك مع أغراض حرب التحرير أم نعود الى بحث أين تلتقي الخطوات المرحلية بالخطوات الاستراتيجية .. واين تتناقض ؟

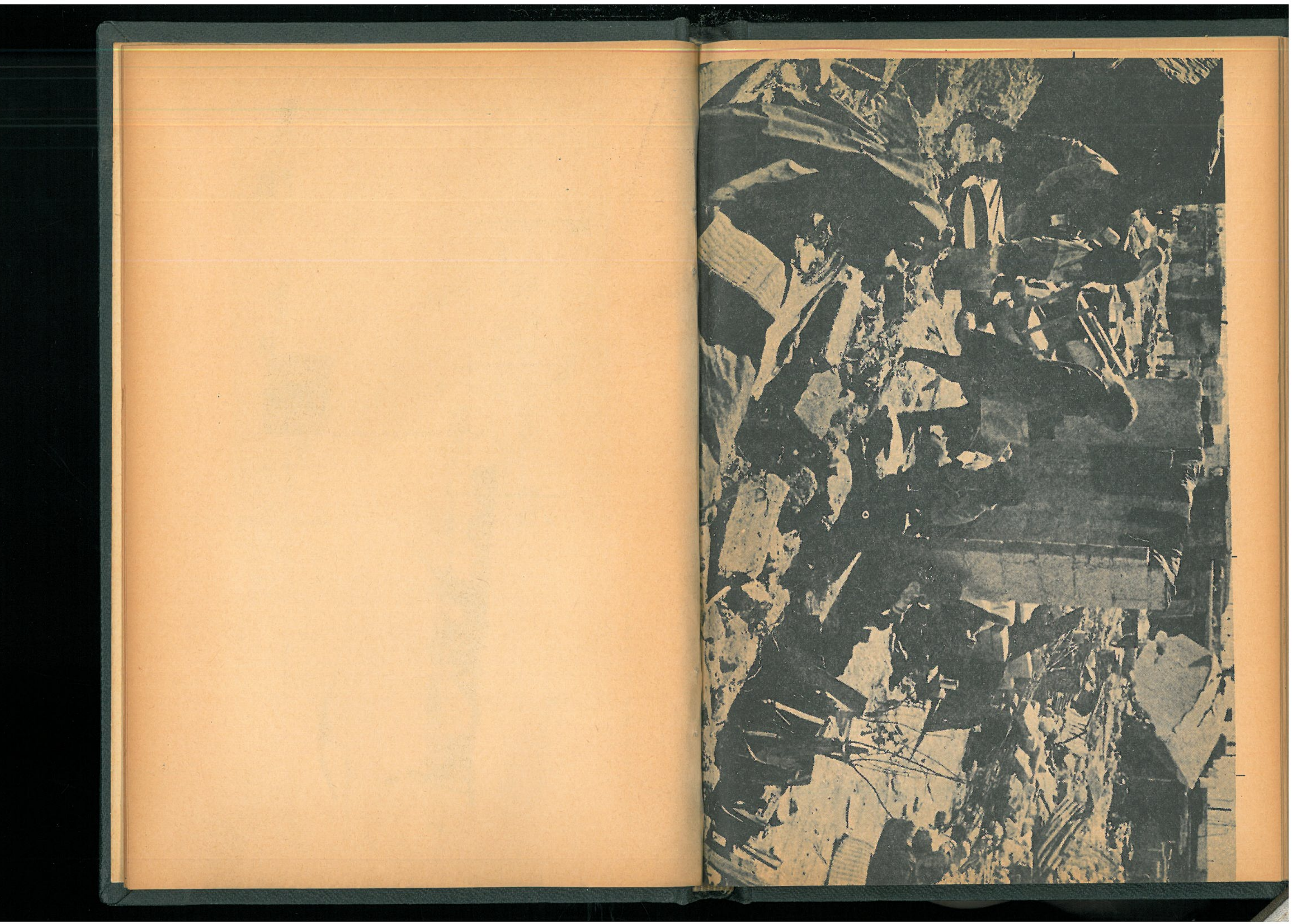
واذا لم يقبل العدو هل أعدت دول وطننا والعالم العربي نفسها لحرب التحرير بديلا عن السعي وراء انجاح مهمة يارينغ ؟ هل أعدت العراق نفسها ؟ وهل أعد الاردن نفسه أم اكتفى بالمساعي الديبلوماسية تبذل في عواصم الغرب لتليين تصلب اسرائيل في الحل السلمي ؟ هل أعد لبنان نفسه أم يكتفي بضمانات دولية لم تحم حدوده من الاقتحام والتنكيل ؟ هل أعدت دمشق نفسها ، وهل تنوي مزيدا من الاعداء ؟

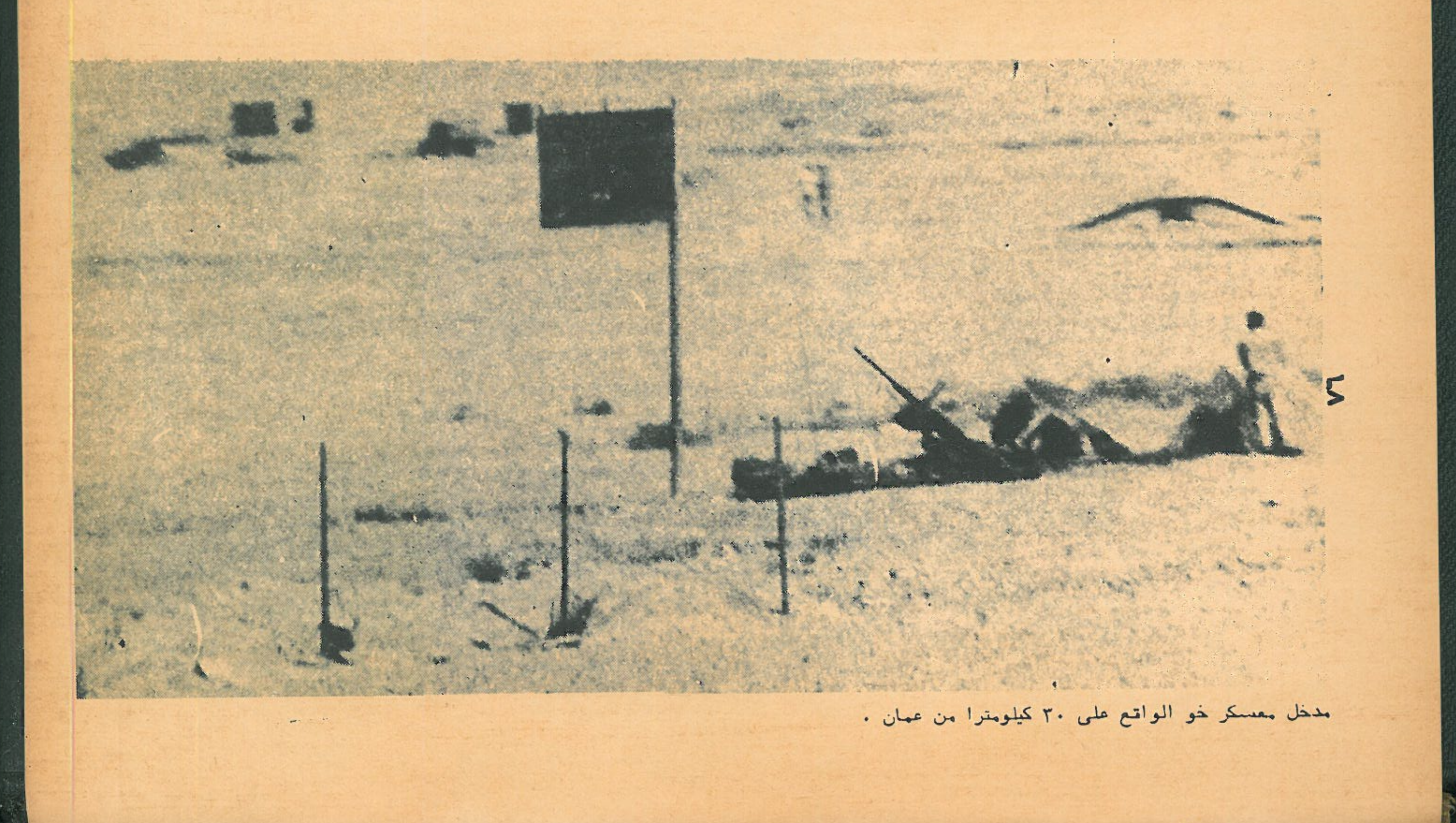
تلك اسئلة مطروحة والايام القليلة القادمة ستحمل اكثر من جواب .

والمقاومة التي باتت اسيرة اقفاص الكيانية هل اعدت استراتجية المستقبل ، أم ارتضت التعايش مع أوضاع تطلب الارض عن غير طريق الكفاح المسلح ، عن طريق الوساطات الدولية وتسوياتها ؟

ان الثورة هي ولادة أمل جديد في النفوس ، فهل تقوى كل الطرق العسيرة على خنق هذا الامل ؟ أم ان ما تحرك في النفوس سيكون له دوي تاريخي أقوى من كل القوى المضادة ؟

اننا نؤمن بالانسان ، نؤمن بفعل القوى المعنوية في تفجير طاقات أقوى من سلبيات القدر ، هي التي تصنع التاريخ ، وتغير ، ان فعلت ، وجهه .





مدخل معسكر خو الواقع على ٣٠ كيلومترا من عمان .